إِشْكَالِيّةُ الْمَنْهَجِ وَالِاتِّجَاهِ وَالْمَفْهُوْمِ فِي التَّفْسِيْرِ الْمُوْضُوْعِيّ عِنْدَ الْمُفَسِّرِيْنَ

Problem of Methodology, Approach, and Concept in Thematic Interpretation Among Exegetes

م. د عدنان شنشول جبر الخالدي

Prof.Dr. Adnan Shanshool Jabur Al-Khalidi

العراق / جامعة الإمام الصّادق فرع المثنّى.

Iraq/Al-Imam EsSadiq University- Al-Muthanna Branch

adnan1959 sh@gmail.com

خضع البحث لبرنامج الاستلال العلمي

Turnitin - passed research

مُلَخَّصُ البحث:

حاول هذا البحث تقديم حلول لإشكاليّة المنهج، الاتّجاه، المفهوم في التّفسير الموضوعيّ عند المفسّرين والباحثين؛ معتمدًا على خمس فقرات تمثّلت:

الفقرة الأولى عن مدى إمكانيّة إطلاق مصطلح (منهج) على نمط التّفسير الموضوعيّ الّذي يُعَدّ أحد المناهج التّفسيريّة، في حين تتلمّس رؤية أخرى للسّيّد محمد باقر الصّدر تنصّ على أنّ هذا المنهج لا يدخل في ضمن مصطلح (المنهج) بل هو (اتّجاه) .

أمّا الفقرة الثّانية فقد اختصّت بالمقارنة بين مفهومَي (المنهج والاتّجاه) من حيث طبيعةُ كلٍّ منهما؛ انطلاقًا من أنّ (البحث في المناهج هو بحث عن الطّريقة والأسلوب، أمّا البحث في الاتّجاه فهو بحث عن الأغراض والأهداف الّتي يتوخّاها المفسّر) .

وجاءت الفقرة الثّالثة ؛ لتكشفَ عن رؤية السّيّد محمد باقر الصّدر في التّفسير الموضوعيّ كونه اتّجاهًا وليس منهجًا، ومن جهة أخرى تكشف رؤية العلماء والمفسّرين الّذين يضعون التّفسير الموضوعيّ تحت مصطلح (المنهج).

أمّا الفقرة الرّابعة فهي تقف على أهداف التّفسير الموضوعيّ وأغراضه الّتي تقع تحت هذا العنوان بمعالجة النّصّ القرآنيّ لانتزاع رؤيته نحو هذا المنهج ؛ فضلًا عن بيان العلّة الغائبة لأداء المفسّر الموضوعيّ هذا العمل، مع ذكر نماذج لهذا النّوع من التّفسير عند أهل البيت (عليهم السلام).

والفقرة الخامسة تتحدّث عن إشكاليّة التّباين بين المفسّرين في مسألة تحديدهم لـ (مفهوم التّفسير الموضوعيّ)؛ فهناك رؤية للسّيّد الصّدر تبتعد عمّا آمن به المفسّرون لمفهوم التّفسير الموضوعيّ.

الكلمات المفتاحيّة : المنهج، الاتجاه، المفهوم.

Abstract

This research has attempted to provide solutions to the problem of methodology, approach, and concept in objective interpretation among exegetes and researchers based on five sections:

The first section discusses the extent to which the term "methodology" can be applied to the objective interpretation approach, which is considered one of the interpretive methodologies. Meanwhile, another vision of EsSayyid Muhammad Baqir al-Sadr suggests that this approach does not fall under the term "methodology" but is rather an "approach"

The second section has specialized in comparing the concepts of "methodology" and "approach" in terms of the nature of each, based on the premise that "research into methodologies is a search for the method and approach, while research into approach is a search for the purposes and objectives intended by an exegete.

The third section reveals EsSayyid Muhammad Baqir al-Sadr's vision of objective interpretation as an "approach" rather than a "methodology", and on the other hand, reveals the vision of scholars and exegetes who place objective interpretation under the term "methodology".

The fourth section delves into the objectives and purposes of thematic interpretation. It analyzes the Qur'anic text to extract its perspective on this methodology and to elucidate the underlying motivation behind a thematic interpreter's approach. Additionally, it provides examples of this type of interpretation from the Ahl al-Bayt (peace be upon them).

The fifth section discusses the problem of the discrepancy between exegetes in defining the "concept of objective interpretation", where there is a vision of EsSayyid al-Sadr that deviates from what the exegetes have believed to be the concept of objective interpretation.

Keywords: The method ، The direction ، The concept.

المقدّمة:

لا شكَّ في أنَّ القرآن الكريم اشتمل على النّظم الّتي يحتاج إليها البشر في حياتهم الاجتماعيّة مكانة. ذلك بأنّه يتناول حياة الإنسان من البداية إلى النّهاية فلا يدع جانبًا من جوانبها إلّا ويضع له من الحلول والتّنظيمات ما هو فريد من بابه، والقرآن الكريم نظرته الخاصّة للموضوعات الحياتيّة والقضايا المجتمعيّة على اختلاف أنواعها وتباين مضامينها، وأنَّ علّة خصوصيّة هذه النّظرة للقرآن الكريم منبثقة من خصوصيّة النّصّ القرآنيّ السّماويّة، وعليه فإنّ نظرة النّصّ القرآنيّ لأيّ موضوع ما؛ إنّما تُعَدُّ نظرة سماويّة وموقفًا إلهيًّا من هذا الموضوع، وبهذا فإنّ استنطاق هذه النّظرة واستلهامها من النّصوص القرآنيّة تُعَدُّ الوسيلة المثلى لفهم رؤية السّماء الأصل لهذا الموضوع وكيفيّة حلِّهِ ومعالجتِهِ على أرض الواقع بحيثيّة شموليّة ذات نتائج مجدية لا تقبل التّردّد أو الشّك في مقدار نجوعها، وتحقيق أثرها في حياة الإنسان.

وعليه فإنّ التّفسير الموضوعيّ إذا كان يمكّن صاحبهُ من بلوغ منظار السّماء المتكامل لموضوع يحتاج الإنسان إلى أنْ يفهمَهُ تكاملًا ويفضي به إلى النّتائج العلاجيّة تكون غاية في الجدوى -فإنّه تتجلّى بذلك أهمّيّة تطبيق عمليّة التّفسير الموضوعيّ على النّصّ القرآنيّ، وتستظهر حاجة المفسّر إليه ركونًا وتعويلًا وقناعةً دون غيره من مسارات التّفسير، لذلك انشغل العلماء والباحثون العاملون في نطاق علم التّفسير- بالتّنظير لهذا النّمط التّفسيريّ أَلا وهو (التّفسير الموضوعيّ)، هذا وقد قسّمتُ

بحثي إلى مبحثين أساسيّين؛ هما : المبحث الأوّل: ويتكلّم على رؤية السّيد الصّدر لتسمية منهج التّفسير الموضوعيّ بـ (الاتّجاه) والنّقطة الثّانية رؤية العلماء والباحثين لهذا الموضوع، أمّا المبحث الثّاني: تضمّن ثلاثة؛ منها: التّباين بين رؤية السّيد الصّدر والعلماء والباحثين في مسألة (المفهوم) والنّقطة الثانية رؤية العلماء والباحثين لهذا الموضوع وختمت البحث بالنّقطة الثالثة؛ وهي نماذج تفسيريّة للتّفسير الموضوعيّة عند أهل البيت (عليهم السلام)، ثمّ خلاصة المبحث الثّاني.

المبحث الأوّل: إشكاليّة (المنهج) و (الاتّجاه) للتّفسير الموضوعيّ :

لقد وقع الباحثون المحدثون في إشكاليّة تتعلّق بالتّفسير الموضوعيّ، وتكمن تلك الإشكاليّة في مدى إمكانيّة إطلاق مصطلح (منهج) على النّمط التّفسيريّ للنّصّ القرآنيّ – التّفسير الموضوعيّ؛ إذ يصنّف العلماء المحدثون هذا المنطلق التّفسيريّ على أنّه أحد مناهج التّفسير الشّائعة والمعروفة النّصّ[١].

مقابل ذلك نجد أنَّ ثمّة وجهة أخرى لهذا الأمر تنصّ على أنّ هذا المنفذ التّفسيريّ لا يدخل تحت مصطلح (المنهج)، بل يطلق عليه تسمية أخرى (مباينة) هي أقرب – في حقيقة أمرها – إلى الواقع العمليّ والمنطق التّنفيذيّ في ممارسة هذا النّوع من التّفاسير على النّصّ[٢].

وللخروج من تلك الإشكاليّة فإنّهُ يمكن القول بأنّ التّفسير الموضوعيّ إذا كان– تأسيسًا على رؤية السّيّد الصّدر – ينهض على أساس قراءة النّصوص القرآنيّة

القائمة على موضوع واحد من أجل استحصال الإجابة عن المعضل الخارجيّ الّذي واجههُ العقل البشريّ؛ فإنّ ثمّة قسيمًا آخرَ لهذا النّمط من التّفسير ألَا وهو التّفسير التّجزيئيّ؛ وقد عرّفهُ السّيّد الصّدر بقوله: ((وتعني بالاتّجاه التّجزيئيّ المنهج الّذي يتناول المفسّر ضمن إطاره القرآن الكريم آية فآية وفقًا لتسلسل تدوين الآيات في المصحف الشّريف))[٣].

فالمفسّر في هذا اللّون من التّفاسير لا يدعوه معضل خارج النّصّ للبحث داخل النّصّ كما هو الحال في التّفسير الموضوعيّ – بل يبدأ مباشرة بتفسير الآيات القرآنيّة بنحوٍ تسلسليّ جزءًا فجزءًا، ولهذا سُمِّي هذا النّمط بـ(التّفسير التّجزيئيّ أو التّسلسليّ)؛ وهو أكثر أنواع التّفاسير شيوعًا واستعمالًا وأقدمها ضربًا في العمق التّأريخيّ لحركة التّفسير القرآنيّ.

ونحسبُ أنّ هذا النّمط من حيثيّات التّفسير لا يتّفق وتسميتهُ بـ(المنهج)، بل يمكن أنْ نطلقَ عليه تسمية (الاتّجاه)، ومصطلح (الاتّجاه) – أوسع شمولًا وأكثر عموميّة من مصلح (المنهج) ؛ ذلك بأنّ سائر المناهج التّفسيريّة تتّبع هذا الاتّجاه في التّفسير؛ أيْ: تأخذ المصحف بيانًا آية فآية بغضّ النّظر عن خصوصيّة المنهج المتّبع في إيضاح تلك الآيات المتسلسلة في المصحف، من هنا ندرك أنّ الطّريقة التّجزيئيّة في التّفسير ما هي إلّا اتّجاه عامّ يتدرج في عمقه خصوصيّة المنهج التّفسيريّ المراد تطبيقه في ضمن إطار هذا الاتّجاه.

وإلّا لا يسعنا أنْ نطلقَ على هذا النّسق من العمل التّفسيريّ بأنّه (منهج)، ويبدو أنّ السّيّد الصّدر قد لمس هذا الملحظ حينما عقب على تعريف الاتّجاه التّجزيئيّ بقوله: ((والمفسّر في نطاق هذا المنهج يسير مع المصحف ويفسّر قطعاته تدريجيًّا بما يؤمن به من أدوات ووسائل للتّفسير من الظّهور أو المأثور من الأحاديث، أو العقل، أو الآيات الأخرى الّتي تشترك مع تلك الآية في مصطلح، أو مفهوم بالقدر الّذي يلقي ضوءًا على مدلول القطعة القرآنيّة الّتي يراد تفسيرها مع أحد السّياق والّذي وقعت تلك القطعة ضمنهُ بعين الاعتبار من كلّ تلك الحالات))[٤].

بهذا نجد أنّ السّيّد الصّدر أدرك تمامًا أنّ هذه الحيثيّة التّفسيريّة لا بدّ أنْ تتّكئ على منهج معيّن من أجل إنجاز الغاية التّفسيريّة ألا هي الكشف والبيان[٥]؛ أيْ: إنّه الاتّجاه الّذي يضمّ كلّ المناهج التّفسيريّة تحته ؛ فما دام الاتّجاه التّجزيئيّ يضمّ مجموعة أنماط تفسيريّة فإنّهُ ليس بالإمكان القول محصّلة بأنّ هذه الأنماط الّتي يضمّها الاتّجاه التّجزيئيّ العامّ تمثّل اتّجاهات أيضًا وإلّا لعزم القول بجعل الجزء أو المصداق مساويًا للكلّ أو الماهيّة، ولا يمكن أنْ يكونَ الجزء أو الفرع : قسيمًا رأسيًّا لكلّه أو يكون المصداق مطابقًا.

من هنا نفهم أنّ التّجزيئيّة في التّفسير ما هي إلّا اتّجاه عامّ، أو تيّار شموليّ يسلكهُ المفسّر من أجل أداء المنجز التّفسيريّ فهو لا يعتمد على التّجزيئيّة بقدر على ما يعتمد على نوع المسلك الأدائيّ الّذي يتبعهُ (المنهج الّذي يتّخذه في بيان دلالات النّصّ) .

وكذا الحال للمنهج الموضوعيّ فهو لا يبتعد كثيرًا عن هذا المنظور؛ إذ الأحرى تسميته بـ (الاتّجاه الموضوعيّ)؛ لأنّ هذا الاتّجاه يوظّف سائر المناهج التّفسيريّة بغاية الوصول إلى محصّلته النّهائيّ؛ فهذا الاتّجاه وإنْ كان يعتمد بالدّرجة الأولى على جمع النّصوص القرآنيّة الدّائرة على موضوع واحد مقاربة لقراءتها بحيثيّة التّوحيد الدّلاليّ إلّا أنّه لا يتخلّى عن سائر مناهج التّفسير الأخرى الّتي تعينه في الوصول إلى غايته والّتي تندرج جميعًا تحت مصطلح (الاتّجاه التّجزيئيّ في التّفسير القرآنيّ)؛ ذلك (أنّ الاتّجاه الموضوعيّ بحاجة طبعًا الى تحديد المدلولات التّجزيئيّة للآيات الّتي يريد التّعامل معها ضمن إطار الموضوع الّذي يتبنّاه)[٦] .

وإذا ما تتبّعنا تقسيم العلماء والباحثين المحدثين في مدوّناتهم الحديثة الّتي نظرت لمناهج التّفسير القرآنيّ فإنّا سنجدهم يضعون (التّفسير الموضوعيّ) تحت مصطلح (المنهج) ويدرجونه مع سائر المناهج التّفسيريّة الأخرى الّتي عرضوا لها في كتبهم، فهو نظير المنهج اللّغويّ والمنهج البيانيّ.

لذا نرجّح أنّ ما أراده السّيّد الصّدر من تعبيره بـ (الاتّجاهات المختلفة في التّفسير الاسلاميّ) الّتي تنظّم تحت الاتّجاه التّجزيئيّ هو (المناهج التّفسيريّة) لا غير .

والمنهج الإشاريّ والمنهج العقليّ وهكذا[٧]، وبهذا فهو لا يختلف لديهم عن أيّ منهج تفسيريّ آخر، بل إنّه الغرابة تداخلنا عند مطالعة تقسيم بعض العلماء للمناهج التّفسيرية في بطون كتبهم ذلك بأنّ منهم من أخرج (التّفسير الموضوعيّ) من نطاق المناهج التّفسيرية ولم ينظر إليه على أنّه وسيلة من وسائل استكناه الدّلالة

القرآنيّة على أساس النّظرية العامّة دون النّظر الجزئيّ لدلالة الموضوع، ولهذا لم يَعُدْ هذا النّمط من ضمن التفاسير القرآنيّة البتّة فلا هو منهج لديهم ولا هو اتّجاه[٨] .

على حين أنّ السّيّد الصّدر قد وضع التّفسير الموضوعيّ مقابل التّفسير التجزيئيّ رأسًا برأس فهو لم يعدَّه منهجًا تفسيرًا يمكن أن يضاف إلى مصاف المناهج التّفسيرية للنّصّ القرآنيّ، بل نظر إليه كينونة تفسيرية قائمة بنفسها، بل إنّ لها قيمومة على سائر المناهج التّفسيرية التابعة للتفسير التجزيئيّ؛ وذلك بإدراكه الفاصل الإصلاحيّ بينهما ابتداءً؛ فهو جليّ من طريقة تقسيمه لهما؛ إذ أطلق على أحدهما اسم (الاتّجاه التّجزيئيّ) أمّا الآخر فسمّاه (الاتّجاه التّوحيديّ أو الموضوعيّ في التّفسير)[٩].

إيمانًا منه بأنّ التّفسير الموضوعيّ يوازي التّفسير التّجزيئيّ، ويسمو عليه من حيث مقدار الإفادة من توظيف الغاية المنشودة منه في مسالك الحياة المعيشة[١٠]، وبذا فإنّ ((التّفسير الموضوعيّ ليس منهجًا...، بل لا يصحّ أنْ يوصفَ بالمنهجيّة .

وشأنه كذلك فهو ليس إلّا وسيلة من وسائل التّفسير يتناول بوساطته كلّ المناهج التّفسيريّة؛ ولذا لا يصلح أنْ يُعَدّ منهجًا[١١]، والحال هذه قطُّ؛ ذلك بأنّ المنهج التّفسيريّ هو (الوسائل والمصادر الخاصّة في تفسير القرآن الّتي يمكن بها تبيين معنى ومقصود الآية، والحصول على النّتائج المشخّصة)[١٢] بشأنها فالمنهج هو (الأداة والوسيلة الّتي يعتمد عليها لكشف السّتر عن وجه الآية أو الآيات؛ فهل يأخذ العقل اداة للتّفسير أو النّقل[١٣]؟ وإذا كان يعتمد منهج النّقل (فهل يعتمد في تفسير القرآن على نفس القرآن؟ أو على السّنّة، أو على كليهما)[١٤].

ومن هناك تدرك بأنّ المنهج التّفسيريّ هو الوسيلة المتحقّقة لغاية الاتّجاه التّفسيريّ[١٥]. وبهذا فإنّ المنهج هو يمثّل وسيلة جزئيّة لبيان معنى الآيات القرآنيّة، ولمّا كان معرفة معاني الآيات أمرًا حتميّ الوقوع للوصول إلى الفهم المتكامل للموضوع المراد تفسيره – بالتّفسير الموضوعيّ – لزم القول من هنا بأنّ هذه الوسائل أو الأدوات (مناهج) تمثّل مسارات استعماليّة للمفسّر الموضوعيّ؛ وذلك بأنّ عمليّة التّفسير الموضوعيّ أكبر من أنْ تنطويَ أو أداة تفسيريّة دون غيرها، ولمّا كانت الحال هذه وجب القول بأنّ التّفسير الموضوعيّ ما هو إلّا اتّجاه وليس منهجًا؛ أيْ: إنّه ليس وسيلة لبيان معنى الآيات وإعطاء كلّ آية معنى بانفصال، بل هو اتّجاه يعمل على إعطاء فهم متكامل لموضوع معين ورؤية كلّيّة له دون خلل أو قصور بما يحقّق نظريّة وافية عن ذلك الموضوع محصّلة؛ ذلك بأنّ الاتّجاه (هو الّذي يمكن أنْ يستفيدَ قدر الإمكان – من المناهج المناسبة والمتعدّدة)[١٦] في بيان الآيات القرآنيّة ، وعليه فإنّ تسمية التّفسير الموضوعيّ بالاتّجاه متأتّية من اهتمام المفسّر بتفسير موضوعه المراد مهما كان المنهج الّذي يستعمله المفسّر أو طريقته في تفسير تلك الآيات الّتي ترتبط بذلك الموضوع[١٧] .

وبهذا فإنّ الفارق بين المنهج والاتّجاه يكمن في طبيعة بحث كلّ منها؛ وذلك بـ ((البحث في المناهج بحث عن الطّريق والأسلوب))[١٨]، والأداة الّتي تكشف المعنى من الآيات القرآنيّة، أمّا البحث في الاتّجاه فهو (بحث عن الأغراض والأهداف الّتي يتوخاها المفسّر)[١٩]، ويتجسّد ذلك الغرض أو الهدف لديه في الموضوع الّذي يبحث

عنه في حنايا النّصّ القرآنيّ من أجل انتزاع رؤية القرآن تُجاهه، وبهذا يُعَدّ الموضوع علّة غائيّة لقيام المفسّر الموضوعيّ بهذا العمل التّفسيريّ مطلقًا [٢٠].

من كلّ ما تقدّم يمكن القول بأنّ إطلاق مصطلح (الاتّجاه) على (التّفسير الموضوعيّ) ومقابلته بـ (الاتّجاه التّجزيئيّ للتّفسير القرآنيّ) هي الأرجح؛ وذلك تأسيًا على خصوصيّة الغاية المبتغاة من التّفسير الموضوعيّ من جهة، وبناء على سمة الاحتياج والاستعانة بمناهج التّفسير التّجزيئيّة من جهة أخرى؛ فما زالت هذه المناهج روافدَ تدعيميّة للتّفسير الموضوعيّ؛ من هنا نعلم بأنّ التّفسير الموضوعيّ ليس منهجًا البتّة؛ إذ لا يمكن أنْ ينطويَ الكلّ داخل الجزء مطلقًا؛ وبهذا نرى أنْ يطلقَ على هذين النّمطين من التّفسير- بناء على هذه الرّؤية - لفظة (الاتّجاه) [٢١]. بدلًا من (المنهج) لأنّهما لا يعتمدان على منهج معيّن في تحقيق غايتيهما.

المبحث الثّاني: إشكاليّة (مفهوم) التّفسير الموضوعيّ :

أوّلًا : إشكاليّة التّباين بين العلماء والباحثين والمحدثين في مسألة تحديدهم بـ(مفهوم التّفسير الموضوعيّ).

يُعَدّ التّفسير القراءة المضمونيّة للنّصّ المعجز، ويمثّل الحيثيّة المثلى والمنطق الأصل الّذي ينتهج للدّخول إلى المواطن الدّلاليّة للنّصّ لاستنطاق مكامنها؛ فهو الوسيلة المنطقيّة والأداة الممارسة عمليًّا لقراءة خطاب السّماء إلى البشريّة؛ ذلك الخطاب الّذي يمثّل المنجز الأعلى - على وجه الإطلاق - لكلّ منجز أنجزته العمليّة الإنسانيّة،

وكلّ منجز دونه وإنْ علا وارتفع ؛ إذ استوعب النّصّ القرآنيّ تجارب الأمم السّابقة؛ فحقّق الاعتبار وأرسى أصول الحكمة، وضمّ قوانين التّعامل الإنسانيّ؛ سواء على مستوى الحقوق والواجبات أم على مستوى الأخلاق وضوابط التّعامل مع الآخر؛ فحقّق أصل الوجود الإنسانيّ وغايته، وانطوى على أسس العقيدة الحقّة وقاعدة الثّابت النّصّيّ الّتي لا يشوبها شيء هنا أو تعتريها شائبة هناك؛ فحقّق منظومة الثّابت الإيمائيّ الّذي يسير في نطاقه العقل البشريّ ، ويعلّل الأشياء على أساسه[٢٢].

من هنا كان لا بدّ من وجود وسيلة لفهم ما يحتويه النّصّ؛ ذلك بأنّ علاقة النّصّ بالمنزل عليه هي علاقة ثنائيّة الأركان؛ فهي (علاقة تواصليّة استيعابيّة)؛ فأمّا تواصلها باعتبار ديمومة الوجود الإنسانيّ وثباته مكوّناتها مع كلّ وجود، وأمّا استيعابها فباعتبار تلبية حاجة ذلك الوجود على مستوى جزئيّات الزّمن منذ لحظة نزوله (زمن المعاصرة المباشرة) وإلى ما يعاصرنا من حاضر (زمن التّعايش الآنيّ) وإلى ما سوف يرِد مستقبلًا (زمن الاستكشاف الموعود).

وتأسيسًا على هذا المنطق يمكن القول إنّ النّصّ القرآنيّ إذا كان يمثّل المفزع الأصل والملجأ لإقصاء ما يوجّهه العقل البشريّ إلى ساحة المعالجة الحلّ؛ فإنّ هذا يستلزم أنْ يحتويَ ذلك النّصّ على جملة من المضامين الّتي يمكن أنْ توصفَ على أنّها معالجات نصّيّة لذلك المشكل الإنسانيّ عمومًا مهما كان نوع ذلك المشكل أو نسبته؛ سواء أكان اقتصاديًّا، أو اجتماعيًّا، أو فلسفيًّا، أو عقائديًّا، أو غيرهما.

من هنا نفهم أنّ (الموضوع المراد تفسيره أو استنطاقه بيانًا من النّصّ لا بدّ أنْ ينبثقَ من الواقع المعاش وبهذا يُعَدّ نشوء الإشكاليّة في الحياة المنطلق الأوّل أو المكوّن الأساس لعمليّة وجود المنهج الموضوعيّ وتكامله ؛ فلولا وجود المشكل الخارجيّ (الموضوع) ما توجّه العقل للبحث في طيّات النّصّ لاستخراج الإجابة، وهنا يرد المنطلق الثّاني والأخير من المنهج الموضوعيّ في التّفسير؛ ألا هو (النّصّ القرآنيّ)؛ فهو المجيب عن إشكال ذلك الواقع ، والوافي بمراد سؤال الحياة[٢٣].

من هنا تظهر لنا إشكاليّة التّباين بين العلماء والباحثين المحدثين في مسألة تحديدهم لـ (مفهوم التّفسير الموضوعيّ)؛ ذلك بأنّ للسّيّد محمد باقر الصّدر رؤية لمفهوم التّفسير الموضوعيّ تبتعد بعض الشّيء عمّا آمن به العلماء المنظّرون لمفهوم التّفسير الموضوعيّ؛ فالمنطلق التّنظيريّ الّذي أسّس عليه السّيّد الصّدر مبدأه في النّظر لمفهوم التّفسير الموضوعيّ يغاير المنطلق الّذي بنى عليه العلماء والباحثون والمحدثون نظرتهم لهذا المفهوم؛ إذ ينطلق السّيّد الصّدر من وجود مشكل خارجيّ يمثّل موضوعًا للبحث في طيّات النّصوص المعجزة سعيًا وراء استكناه حلّ لذلك المشكل[٢٤]، على حين يرى العلماء أنّ موضوعيّة هذا التّفسير لا تكمن في مشكل خارج النّصّ؛ إذ لا ينظرون إلى ذلك على أنّه شرط البتة، بل يرون أنّ موضوعيّة هذا التّفسير متأتّية من داخل نسيج النّصّ القرآنيّ نفسه؛ فهو ينطلق من ذات النّصّ ليعود إلى ذات النّصّ نفسه[٢٥]، وفي هذا ممكن تباين ومفارقة بين منطلق السّيّد الصّدر، ومنظور العلماء المحدثين.

نقول لا بدّ للإجابة عن هذه الإشكاليّة الفكريّة والمقاربة؛ كلّ هذه المفارقة التّنظيريّة من اتّباع منهج القراءة التّأمّليّة والمنطقيّة لنصوص السّيّد محمد باقر الصّدر – بوصفه رائدًا للاتّجاه الموضوعيّ في التّفسير القرآنيّ للعصر الحديث تنظيرًا وتطبيقًا- مقارنة مع نصوص العلماء المحدثين؛ لعلّنا نقف على التّنظير الأمثل والتّوجيه الفكريّ الحقّ في تحديد الملامح التّنظيريّة لمفهوم التّفسير الموضوعيّ؛ ذلك النّمط من البيان والكشف عن المضمون الّذي يُعَدّ أحد أروع أنماط الإبانة للنّصّ القرآنيّ بلا منازع أو محاولة للجدل.

نقول إنّ المرتكز المنطقيّ الّذي وضعه السّيّد محمد باقر الصّدر لداعي تسمية هذا النّمط البيانيّ بـ(التّفسير الموضوعيّ) ينصّ على أنّه أطلقت عليه هذه التّسمية (تأسيسًا على أنّه يبدأ بموضوع مستعصٍ من الحياة وينتهي إلى استفهام دلاليّ من النّصّ لقراءة ذلك المشكل على أساس منطق الحلّ؛ وبذلك يدور بين قطبين؛ هما: (التّساؤل عن إشكاليّة خارجيّة) و (البحث داخل النّصّ) ، والرّابط بينها هو (العقل البشريّ) فهو (الّذي يشخّص ما في الخارج ليركن نحو البحث إلى ما في الدّاخل (النّصّ المقدّس) ليخرج بإيفاءات عن ذلك التّساؤل))[٢٦]، ويسمّى هذا النّمط من التّفسير بـ (الموضوعيّ) تارة وبـ (التّوحيديّ) تارة أخرى[٢٧].

إذ يقول السّيد الصّدر: (اصطلاح الموضوعيّة هنا... بمعنى أنّه يبدأ من الموضوع من الواقع الخارجيّ من الشّيء الخارجيّ، ويعود إلى القرآن الكريم... وتوحيديّ باعتبار أنّه يوحِّد بين التّجرِبة البشريّة وبين القرآن الكريم، لا بمعنى أنّه

يحمل التّجرِبة البشريّة على القرآن، لا بمعنى أنّه يخضع القرآن للتّجرِبة البشريّة)، بل بمعنى أنّه يوحِّد بينهما في سياق بحث واحد لكي يستخرجَ نتيجة هذا السّياق الموحّد من البحث، يستخرج المفهوم القرآنيّ الّذي يمكن أنْ يحدِّد موقف الإسلام من هذه التّجرِبة أو المقولة الفكريّة الّتي أدخلتها في سياق بحثهِ)[٢٨].

ثانيًا: رؤية العلماء المحدثين لمفهوم التّفسير الموضوعيّ:

على حين نجد أنّ منظور العلماء والمحدثين يباين منطق السّيّد الصّدر في نظرته إلى مفهوم هذا النّوع من التّفسير؛ ذلك بأنّهم يتّفقون على أنّ داعيَ تسمية هذا النّمط التّفسيريّ بـ (الموضوعيّ) إنّما صادرة من جمع نصوص من التّعبير القرآنيّ تقوم تلك النّصوص على موضوع واحد وتفسيرها تفسيرًا شموليًّا لانتزاع رؤية قرآنيّة متكاملة عن ذلك الموضوع المراد بيانه[٢٩].

ومن جنس الّذين أسّسوا هذه النّظرة لمفهوم التّفسير الموضوعيّ هو أمين الخولي؛ إذ يرى أنّ مفهوم هذا النّمط من التّفسير يكمن في (أنْ تجمعَ آياته الخاصّة بالموضوع الواحد جمعًا إحصائيًّا مستفيضًا، ويعرف بترتيبها الزّمنيّ، ومناسباتها وملابساتها الحافّة بها، ثمّ ينظر بعد ذلك لتفسَّر وتفهَم، فيكون ذلك التّفسير أهدى إلى المعنى، وأوثق في تجديده)[٣٠].

ويبدو أنّ الدّكتور الصّغير قد سلك المسار ذاته في منطقه المفهوميّ للتّفسير الموضوعيّ؛ إذ ينصّ على أنّ التّفسير الموضوعيّ يتحقّق بـ (أنْ يقوم جملة من المتخصّصين على دراسة شذرات ونجوم من القرآن كلّ حسب تخصّصه، فيجمع

مادّة موضوع من مواضيع القرآن، ويستقصيها إحصاء؛ لتكون هيكلًا مترابطًا يشكّل وحدة موضوعيّة متكاملة واحدة، ثمّ يقوم بتفسيرها بحسب منهجه؛ فالمتخصّص بالأحكام يبحث آيات الأحكام والمتخصّص بالعقائد يحصي آيات العقائد، وهكذا) [٣١]، فكأنّ المفهوم – على وفق منطق الدكتور الصّغير – رهن بالموضوع والتّخصّص؛ إذ نلحظ قد توسّع فيه فأدرجه من دائرة الموضوع الواحد فحسب إلى نطاق التّخصّص الواحد؛ فالمفسّر الموضوعيّ من وجهة نظره لا يأخذ موضوعًا معيّنًا فحسب، بل يحصي الآيات المتعلقة بتخصّصه ويستعصيها وإنْ تباينت موضوعاتها؛ إذ يمكن إدراك ذلك جليًّا من مقولة الدكتور الصّغير تعقيبًا : (فالمتخصّص بالأحكام يبحث آيات الأحكام والمتخصّص بالعقائد يحصي آيات العقائد)؛ فقوله: (يبحث في آيات الأحكام) يدلّ على أنّ المفسّر يبحث كلّ آيات الأحكام في القرآن الكريم وليس موضوعًا معيّنًا من آيات الأحكام تشخيصًا، وكذلك الحال لمقولته: (والمتخصّص بالعقائد يحصي آيات العقائد)؛ ذلك بأنّ تعبيره بلفظة (يحصي) يشير بما لا يقبل الشّكّ بأنّه يبتغي كلّ آيات العقيدة في النّصّ القرآنيّ وليس موضوعًا واحدًا منها فحسب؛ كوحدانيّة الله تعالى، أو المعاد، أو النّبوّة، ونظائر ذلك؛ كلٌّ على حدة؛ فتعبيرهُ بـ (الإحصاء) يدلّ على استقصاء كلّيّ شامل لكلّ آيات العقيدة، وبذا نجده يقول بأنّ التّفسير الموضوعيّ يشمل التّخصّص الشّموليّ لهُويّة الآيات المراد تفسيرها، وليس الموضوع المتعيّن الخاصّ بمجموعة من تلك الآيات المراد تفسيرها، وليس الموضوع المتعيّن الخاصّ بمجموعة من تلك الآيات المتّحدّة من حيث السّمةُ التّخصّصيّة المتباينة من حيث طبيعة ذلك الموضوع.

وأنّ ما يوثّق ما ذهبنا إليه – من أنّ الدّكتور الصّغير يقول بأنّ التّفسير الموضوعيّ يشمل التخصّص المعرفيّ لطبيعة الآيات المراد تفسيرها عمومًا وليس موضوعًا معيّنًا منا– وهو قول الدكتور الصّغير نفسه؛ إذ يقول ما نصّه –وهو في خضمّ حديثه عن التّفسير الموضوعيّ–: ((ولعلّ من أهمّ مظاهر هذا المنهج عندهم هو التّفسير التّشريعيّ الّذي عني بفقه القرآن وأحكامه)).

ثمّ يورد الدكتور الصّغير جملة من التّفاسير الّتي اتّبعت المنهج التّشريعيّ وهو الّذي يمثّل التّفسير الموضوعيّ من منظوره، فأحكام القرآن للجصاص، أو أحكام القرآن لأبي بكر العربيّ، والجامع للأحكام للقرطبيّ[٣٢].

نقول: إنّ إيراده لهذا الكمّ من مدوّنات التّفسير التّشريعيّ لَدليلٌ على إيمانه بأنّ التّفسير الموضوعيّ إنّما هو تابع للتّخصّص المعرفيّ (الكلّيّ) للآيات الّتي يفسّرها المفسّر وإلّا كيف نفسِّر إيراده لجملة من التّفاسير الّتي اعتمد فيها مؤلّفوها جمع كلّ آيات الأحكام في النّصّ القرآنيّ وتفسيرها دفعة واحدة في مدوّن واحد؛ وذلك بأنّ أغلب ما ذكره من هذه التّفاسير لم تتناول موضوعًا واحدًا من موضوعات الأحكام وتفسّره. وقد جاء على لسان سامر عبد الرّحمن رشواني: ((ومن تتبّع التّفاسير الفقهيّة يظهر لنا أنّ معظم ما كتبه أهل السّنّة في هذا المجال قد جاء على وفق المنهج الأوّل (التّرتيبيّ أو التّجزيئيّ)؛ أي: التّفاسير الّتي تسير مع ترتيب السّور في المصحف[٣٣].

وفي موضع آخر نجد الدكتور الصّغير يرجّح بناء الاتّجاه الموضوعيّ في التّفسير على أساس داعي المشكل الخارجيّ؛ إذ يقول وهو في معرض بيان أفضلية التّفسير

الموضوعيّ وعلّة ترجيحه على غيره: (إنّ مهمّة التّفسير القرآنيّ في العصر الحديث وفي المنظور العصريّ للمفاهيم والقيم تتبلور في بيان مواكبة القرآن للحياة، وتتأكّد في ممازجة الهدف الدّينيّ في القرآن للهدف الاجتماعيّ، وإنّما يُبرِز هذا الدّورُ البناءَ لتفسير القرآن الكريم بإعطاء الحلول الإنسانيّة المناسبة لمشكلات الجيل في الحياة ... ويبدو أنّ التّفسير التّقليديّ الّذي سار عليه الخلف لا ينهض بمهمة مواكبة القرآن للحياة نهضة متكاملة ... إنّنا نريد للقرآن أنْ يحتلَّ مكانه في الحياة والعلم))[٣٤].

ولم يبتعد محمد شلتوت كثيرًا في منظوره إلى مفهوم التّفسير الموضوعيّ عمّن سبقوه؛ إذ يقول – بعد أنْ يُقسِّمَ التّفسير إلى طريقتين.... (تجزيئيّة وموضوعيّة): ((أمّا الطّريقة الثّانية فهي أنْ يعمدَ أوّلًا إلى جمع الآيات الّتي وردت في موضع واحد، ثمّ يضعها أمامهُ على أنّها موادّ يحلّلها ويعرف معانيها ويعرف النّسبة بين بعضها بعضًا، فيتجلّى له الحكم ويتبيّن المرمى الّتي ترمي إليه الآيات الواردة في الموضوع))[٣٥].

بهذا نجد مفهوم التّفسير الموضوعيّ عنده يتجسّد في عمليّة التّفسير الّتي تدور على موضوع واحد تجمع نصوصهُ من التّعبير القرآنيّ وتعاد قراءتها من جديد، وهذا المنطق يبتعد عن منطق السّيّد الصّدر في فهم التّفسير الموضوعيّ؛ ذلك بأنّ الأصل في المفهوم أنْ يقومَ على مشكل خارجيّ هو الّذي يُطلق عليه تسمية (الموضوع)، وعندئذٍ تجرى عملية البحث عن حلّ له باتّباع مورد هذا الموضوع في النّصوص القرآنيّة من أجل استنباط منظور متكامل عنه، ويتمّ التّعامل مع هذا الواقع

المستعصي (الموضوع) على أساس منتجات القراءة التّفسيريّة الموضوعيّة للنّصوص القرآنيّة الدّائرة على هذا المورد.

ومن المحدثين من قسّم التّفسير الموضوعيّ على وَفق مفهومه إلى قسمين[٣٦]:

١- **التّفسير الموضوعيّ الكلّيّ أو المطلق**: (وهو استقصاء آيات القرآن الكريم الّتي تناولت موضوعًا واحدًا والبحث في تفسير المعاني مستعينًا بترتيب النّزول.

٢- **التّفسير الموضوعيّ المقيّد أو الجزئيّ**: و (هو التّفسير الموضوعيّ لموضوع معيّن من سورة معيّنة كأنْ تقولَ مثلًا حدّ القذف في ضوء سورة النّور).

عند النّظر إلى هذا التّقسيم نفهم أنّه كان يقصد بالقسم الأوّل ما تسالم عليه العلماء والمحدثون من فهْمٍ للتّفسير الموضوعيّ. أمّا الثّاني فقد ابتغى منه تفسيرًا موضوعيًّا واحدًا في آية تابعة؛ وهذا لا يوافق التّفسير الموضوعيّ.

ثالثًا: أمثلة تطبيقيّة على الاتّجاه الموضوعيّ في التّفسير عند ((أهل البيت عليهم السلام)).

يمكن القول بأنّ التّفسير الموضوعيّ قد نشأ بعد شهادة الرّسول (صلى الله عليه وآله وسلم) مباشرة؛ وذلك على يد سيّدة نساء العالمين السّيّدة فاطمة الزّهراء (عليها السلام)؛ فهي أوّل من مارست التّفسير الموضوعيّ تطبيقًا ووجودًا على أرض الواقع؛ وقد تحقّق ذلك تجسيدًا فيما احتجّت به (عليها السلام) على أحقّيّة قولها بالمطالبة بإرثها من أبيها - الرّسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد أنْ مُنِعَت منه[٣٧]. إذ تقول (عليها السلام): (أيّها المسلمون أ أُغلَب على إرثي؟ يا بن قحافة: أ في كتاب الله ترث أباك ولا أرث أبي؟ لقد جئت شيئًا فريّا أ فعلى عمد تركتم كتاب الله ونبذتموه وراء ظهوركم؟ إذ يقول: (وورث سليمان داود)[٣٨].

وقال: فيما اقتصّ من خبر يحيى بن زكريا؛ إذ قال: (فهب لي من لدنك وليًّا، يرثني ويرث من آل يعقوب)[٣٩]، وقال: (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله)[٤٠]، وقال: (يوصيكم الله في أولادكم للذّكر مثل حظّ الأنثيين)[٤١]، وقال: (إنْ ترك خيرًا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقًّا على المتقين)[٤٢]، وزعتم: أنْ لا حظوة لي ولا أرث من أبي، ولا رحم بيننا، أفخصّكم الله بآية أخرج أبي منها؟ أم تقولون: إنّا أهل ملّتين لا يتوارثان؟ أولست أنا وأبي من أهل ملّة واحدة)[٤٣].

فعند النّظر في مقولة الزّهراء عليها السلام نجدها قد اعتمدت نمط التّفسير الموضوعيّ؛ إذ ثمّة إشكال خارجيّ؛ وهو حرمانها من الإرث دون وجه حقّ؛ ولهذا ركنت السّيّدة الزّهراء عليها السلام إلى جمع كلّ النّصوص القرآنيّة الّتي تتعلّق بحلّ هذا المشكل الخارجيّ من أجل إثبات أحقّيّتها في إرث أبيها معلّقًا، وبذا تحقّق التّفسير الموضوعيّ عيانًا ووجودًا على يديها؛ إذ استدلّت عليها السلام بقوله تعالى: (وورث سليمان داوود)[٤٤]. فإنْ كان الله تعالى – هنا- يبيح شرعًا وراثة سليمان من داود وأنّ داوّد نبيّ فإنّ هذا – محصّلة يجيز الوراثة من الأنبياء قطعًا، ثمّ استدلّت بقوله تعالى (فهب لي من لدنك وليًا يرثني ويرث من آل يعقوب)[٤٥].

والوراثة هنا تعني الوراثة المادّيّة وليست الوراثة المعنويّة الّتي هي النّبوّة والعلم[٤٦]، فـ((الإرث في الآية بمعنى المال)؛ لأنّه هو الّذي ينتقل حقيقة في الوراثة من الموروث إلى الوارث، وأمّا العلم والنّبوّة فلا ينتقلان انتقالًا حقيقيًّا[٤٧].

وانتقال العلم على نظريّة اتّحاد العاقل والمعقول واضح كلّ الوضوح))[٤٨]؛ أيْ: إنّ المعقول (العلم) متّحد في العاقل من حيث هو صورة ذهنيّة، ولا يمكن الانفكاك عنه كحال المادّيّات حتّى يتسنّى انتقاله بالوراثة.

وما يدلّ على صحّة ذلك هو قول زكريّا (عليه السلام) نفسه؛ إذ يقول: (وإنّي خفت الموالي من ورائي وكانت امرأتي عاقرًا فهب لي من لدنك وليًّا)، فقوله هذا يعني (أنّه يطلب ولدًا يرثه وينتقل إليه ماله، لانتقل ذلك إلى الموالي وهو يخاف منهم أن يتلبّسوا بذلك بعد وفاته).

نقول: إنّ اعتماد السّيّدة الزّهراء (عليها السلام) على هذه الآيات الكريمة دلالة قاطعة على أنّها قد اعتمدت التّفسير الموضوعيّ لحلّ المشكل الخارجيّ الّذي يكمن في غمطها حقّها وإبعادها عن إرثها دون وجه حقّ؛ لذلك عملت على جمع كلّ الآيات القرآنيّة الّتي تثبت حقّها في إرثها؛ لذلك نقول التّفسير الموضوعيّ كان موجودًا؛ تطبيقًا وعملًا في بداية الإسلام.

الخاتمة والنّتائج:

في ما يخصّ السّيّد الصّدر وذهابه إلى أنّ التّفسير الموضوعيّ يُعَدّ اتّجاهًا وليس منهجًا في كتابه المدرسة القرآنيّة ، كان ذلك بداعي رؤية السّيّد الصّدر أنّ الاتّجاه ينطوي على مجموعة من المناهج؛ ولذلك قسّم الاتّجاه عمومًا على اتّجاهين:

١- الاتّجاه التّسلسليّ، أو التّرتيبيّ، أو التّجزيئيّ.

٢- اتّجاه التّفسير الموضوعيّ

س: لِمَ عدّه اتجاهًا ؟ لأنّ الاتّجاه التّسلسليّ والاتّجاه الموضوعيّ؛ كلاهما ينطويان على مجموعة من المناهج ، بمعنى أنّ الاتّجاه في التّفسير الموضوعيّ يستعمل فيه المفسّر مجموعة من المناهج حينما يجمع الآيات القرآنيّة بشأن موضوع واحد تمثّل محورًا له، ومركزًا تدور حوله تلك الآيات من أجل أنْ ينتزعَ منها نظريّة قرآنيّة متكاملة تعالج مشكلًا خارجيًّا يعرض على القرآن ينتزع العلاج من القرآن الكريم بمنطق التّفسير الموضوعيّ لذلك المفسّر في التّفسير الموضوعيّ يستخدم عدّة مناهجَ، عندما يجمع الآيات يستخدم المنهج اللّغويّ للوصول إلى فهم الآيات والمراد الله تعالى، وكذلك المنهج الأثريّ؛ ليقفَ على الرّوايات للوصول إلى فَهْم الآيات القرآنيّة، ثمّ يستخدم منهج تفسير القرآن بالقرآن، ثمّ يتعالى ليستخدم المنهج العلميّ من أجل تحقيق هدفه في الوصول إلى كشف معاني الألفاظ ، وهكذا يستخدم أيّ منهج من المناهج من أجل محصّلة نهائيّة؛ وهي كشف مراد الله تعالى، وكذلك الاتّجاه التّسلسليّ، أو التّجزيئيّ

يستخدم فيه المفسّر عدّة مناهج للوصول إلى فهم الآيات القرآنيّة؛ ولذلك عندما يستخدم المفسّر الموضوعيّ والمفسّر التّجزيئيّ عدّة مناهج لفهم الآيات القرآنيّة عُدَّ ذلك اتّجاهًا وليس منهجًا.

بيّن المبحث الثّاني إشكاليّة التّباين بين العلماء والباحثين والمحدثين في مسألة تحديدهم لـ (مفهوم التّفسير الموضوعيّ)، وكانت الإشكاليّة مبنيّة على رؤيتين مختلفتين؛ هما:

١- رؤية السّيّد محمد باقر الصّدر تبتعد عن رؤية العلماء المحدثين؛ فالمنطلق التّنظيريّ للسّيّد الصّدر مبدأه وجود مشكل خارجيّ يمثّل موضوعًا للبحث في طيّات النّصوص المعجزة سعيًا وراء استكناه حلّ لذلك المشكل. على حين يرى العلماء أنّ موضوعيّة هذا التّفسير لا تكمن في مشكل خارج النّصّ؛ إذ يرَون أنّ موضوعيّة هذا التّفسير متأتّية من داخل نسيج النّصّ القرآنيّ.

٢- للإجابة عن هذه الإشكاليّة نرى منطلق السّيّد الصّدر لداعي تسمية هذا النّمط البيانيّ بـ (التّفسير الموضوعيّ) ينصّ على أنّه أطلقت عليه هذه التّسمية ((تأسّيًا على أنّه يبدأ بموضوع مستعصٍ من الحياة وينتهي إلى استفهام دلاليّ من النّصّ لقراءة ذلك المشكل على أساس منطق الحلّ؛ وبذلك يدور بين قطبين؛ هما ((التّساؤل عن إشكاليّة خارجيّة)) و (البحث داخل النّصّ) والرّابط بينها هو (العقل البشريّ)؛ فهو الّذي يشخّص ما في الخارج يركن نحو البحث إلى ما في الدّاخل (النّصّ المقدّس) ليخرج بإيفاءات عن ذلك التّساؤل)).

٣- رؤية منظور العلماء المحدثين تستند في تسمية هذا النّمط بالموضوعيّ إنّما صادرة من جمع نصوص القرآن الكريم الّتي تقوم على موضوع واحد وليس المشكل الخارجيّ - وعلى رأسهم (أمين الخولي.)

الهوامش:

١. ينظر : محمد حسين الصّغير، المبادئ العامة لتفسير القرآن الكريم بين النّظرية والتطبيق : ١٢٤ وعبد السّتار حامد : مباحث في علوم التّفسير : ١٩٧ وعلي آل موسى : التدبر الموضوعيّ في القرآن الكريم : ١٤٧ وسامر عبد الرّحمن رشواني : منهج التّفسير الموضوعيّ للقرآن الكريم – دراسة نقدية: ٥٢ و ٧٣ وأحمد رحماني : التّفسير الموضوعيّ نظريّةً وتطبيقًا: ٤٣ و ٤٨ وعبد الجليل عبد الرّحيم : التّفسير الموضوعيّ بين كفتي الميزان : ٢٤ وحكمت عبيد الخفاجي : التّفسير الموضوعيّ للقرآن الكريم وموضوعاته: ٣١ ، ٣٤ ، ٧٥.

٢. ينظر: محمد باقر الصّدر : المدرسة القرآنيّة : ٢ ، ٢٣.

٣.محمد باقر الصّدر : المدرسة القرآنيّة : ٢٠

٤.محمد باقر الصّدر: المدرسة القرآنيّة: ٢٠-٢١.

٥. نقول وإنْ كان السّيّد الصّدر قد عبّر عن المناهج التّفسيرية الّتي تنطوي تحت الاتّجاه التّجزيئيّ كلّيّة كـ(منهج التّفسير اللّغوي)، أو منهج التّفسير بالمأثور أو منهج تفسير القرآن بالقرآن كلّ هذه الاتّجاهات تنظّم تحت عنوان (الاتّجاه التّجزيئيّ)

٦.محمد باقر الصّدر: المدرسة القرآنيّة : ٢٤ وينظر: محمد الغزالي: نحو تفسير موضوعيّ لسور القرآن الكريم : ٦

٧. ينظر : محمد حسين الصّغير: المبادئ العامة لتفسير القرآن الكريم بين النّظرية والتطبيق : ١٢٤ ، و عبد السّتار حامد: مباحث في علم التّفسير: ١٩٧.

٨. ينظر: بكري الشّيخ أمين : التّفسير الفني في القرآن الكريم : ٩٨ وما بعدها

٩. ولا بد من التنويه هنا إلى أن السّيد الصّدر قد عبر عن التّفسير التجزيئي بـ (المنهج) في خمسة مواضيع من كتابه (المدرسة القرآنيّة) ينظر : ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٣٩ وعبر عن التّفسير.

١٠. ينظر : محمد باقر الصّدر : المدرسة القرآنيّة: ٢٠، ٢٣، ٢٤

١١. الموضوعيّ بـ(المنهج) في موضوع واحد من كتابه هذا ينظر ٣٩ ، على حين أنه عبر عن التّفسير التجزيئي بـ (الاتّجاه) في أربعة عشر موطنًا ينظر: ١٩، ٢٠، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٤٢ وعبر عن التّفسير الموضوعيّ بـ (الاتّجاه) أيضًا في خمسة عشر موطنًا ينظر: ١٩، ٢٠، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٢ وبالمقايسة بين تعبيره بـ (المنهج) و تعبيره بـ (الاتّجاه) نجد أنّ السّيّد الصّدر يميل إلى تسميتها (الاتّجاه) دون (المنهج)؛ إذ وضع سبعة عنوانات لها تحت مسمّى (الاتّجاه) منها على سبيل التمثيل (الاتّجاه التّجزيئيّ والاتّجاه الموضوعيّ في التّفسير) ينظر: ١٩، ووضع عنوانًا آخر تحت مسمّى (الاتّجاه) فقال (الاتّجاه التّجزيئيّ) ينظر: ٢٠، و (الاتّجاه التّوحيديّ أو الموضوعيّ)، ينظر: ٢٣ ، وأرسى عنوانًا ثالثًا لها فقال (أوجه الفرق بين الاتّجاهين التّجزيئيّ والموضوعيّ)، ينظر : ٢٨ وغيرها ، ينظر: ٣٣، ٣٤، ٣٦ وعليه فإنّ تركيز السّيّد الصّدر على تسميتها (الاتّجاه) عنونة والإكثار من وسمها بـ (الاتّجاه) في الحديث عنها غزارة لدليل جليّ على أنّه كان يرى بأنّها اتّجاهان رئيسان في عالم التّفسير وليسا منهجين فرعيّين فيه مطلقًا ، محمد علي رضائي: دروس في المناهج والاتّجاهات التّفسيريّة للقرآن : ١٨.

١٢.فهد عبد الرّحمن الرّوحي : اتّجاهات التّفسير في القرن الرّابع عشر الهجريّ: ٣/ ٨٦٦.

١٣.جعفر السّبحاني: المناهج التّفسيريّة في علوم القرآن : ٧٣.

١٤. م.ن: ٧٣

١٥. محمد إبراهيم شريف : اتّجاهات التّجديد في تفسير القرآن الكريم في مصر في القرن العشرين : ٦٨. وينظر: فهد عبد الرّحمن الرّومي: بحوث في أصول التّفسير ومناهجه : ٥٥.

١٦.محمد علي رضائي : دروس في المناهج والاتّجاهات التّفسيريّة للقرآن : ٢٦.

١٧.ينظر: جعفر السّبحاني : المناهج التّفسيريّة في علوم القرآن : ٧٣

١٨.م. ن: ٧٣

١٩.جعفر السّبحاني : المناهج التّفسيرية في علوم القرآن : ٧٣

٢٠.ينظر : م. ن : ٧٣.

٢١.ولا بدّ من الإشارة هنا بأنّنا لا نريد من مصطلح (الاتّجاه) هذا المفهوم السّائد في عرف الدّراسات التّفسيريّة وهو الّذي ينصّ على أنّ الاتّجاه هو الطّابع العامّ الغالب على تفسير المفسّر كأنْ يكونَ تفسيره ينحى المنحى العقائديّ عمومًا أو أنه ينحى المنحى الاجتماعيّ تسيّدًا وهكذا الحال ، ينظر: فهد عبد الرّحمن الرّومي: بحوث في أصول التّفسير ومناهجه: ٥٦.

٢٢. ٥٦؛ فالاتّجاه في منظور علم التّفسير هو (اعتقادات وأذواق... شخص المفسّر والّتي تعطي التّفسير وجهة محدّدة وتطبعه بطابع خاصّ). محمد علي رضائي: دروس في المناهج والاتّجاهات التّفسيرية للقرآن: ١٩ ، كأنْ يكونَ فلسفيًّا أو علميًّا أو بلاغيًّا أو روائيًّا أو قصصيًّا أو اجتماعيًّا وغير ذلك، نقول إنّنا لا نريد من مصطلح (الاتّجاه) في حديثنا أعلاه هذا الفهم المتداول في نطاق البحث التّفسيري شيوعًا بل ينبغي من (الاتّجاه) هو التّفسير الّذي يعتمد على المناهج التّفسيرية كافة في تحقيق غايته المرصودة أو المبتغاة له ابتداء، فهذا المفهوم هو ما نريده لمصطلح (الاتّجاه) هنا لا غير.

٢٣. سيروان الجنابي: مناهج تفسير النّصّ القرآنيّ : ٢٣٦

٢٤.ينظر : محمد باقر الصّدر : المدرسة القرآنيّة : ٣٥.

٢٥. ينظر: محمد عبد السّلام أبو النّيل: دراسات في القرآن الكريم – التّفسير الموضوعيّ: ٢٢ وعبد العزيز الدردير: التّفسير الموضوعيّ للقرآن الكريم: ٧، وزاهر بن عواض الألمعي : دراسات في التّفسير الموضوعيّ : ٧ ، وعبد المتعال الجبري: الضالون كما صورهم القرآن الكريم ، ٢٨٦ ، وأحمد السّيد الكومي ومحمد أحمد يوسف: التّفسير الموضوعيّ للقرآن الكريم: ١٦، وأحمد جمال العمري: دراسات في التّفسير الموضوعيّ للقصص القرآنيّ : ٤٣.

٢٦. سيروان الجنابي: مناهج تفسير النّصّ القرآنيّ: ٢٣٦ – ٢٣٧ .

٢٧. وقد أطلق بعض الباحثين على هذا النّمط من التّفسير تسمية (التّفسير التّجميعيّ)؛ لأنّه يقوم على أساس جمع الآيات القرآنيّة بعضها إلى بعض على موضوع واحد، ينظر: أحمد رحماني: التّفسير الموضوعيّ نظرية « وتطبيقًا : ١٠٨.

٢٨. محمد باقر الصّدر: المدرسة القرآنيّة :٣٥.

٢٩. ينظر: أمين الخولي: دائرة المعارف الإسلاميّة، مادّة تفسير: ٥/ ٣٦٨، ومحمد حسين الصّغير: المبادئ العامة لتفسير القرآن الكريم بين النّظرية والتطبيق: ١٢٤، وعبد النّصار حامد: مباحث في علم التّفسير: ١٩٧. وأحمد الشّرباصي: قصة التّفسير: ٢٦٢، ومحمد شلتوت: من هدى القرآن: ٣٢٢، وعبد السّتار فتح الله: المدخل إلى التّفسير الموضوعيّ: ٢٠.

٣٠. أمين الخولي: دائرة المعارف الإسلاميّة، مادّة تفسير: ٥/ ٣٦٨.

٣١. محمد حسين الصّغير: المبادئ العامّة لتفسير القرآن الكريم بين النّظرية والتطبيق: ١٢٤ .

٣٢. محمد حسين الصّغير: المبادئ العامة لتفسير القرآن بين النّظرية والتطبيق: ١٢٥ .

٣٣. سامر عبد الرّحمن رشواني: منهج التّفسير الموضوعيّ للقرآن الكريم – دراسة نقدية: ٩١ .

٣٤. محمد حسين الصّغير: المبادئ العامة للتفسير بين النّظرية والتطبيق: ١٤٨-١٤٩ .

٣٥. محمد شلتوت: من هدى القرآن: ٣٢٢.

٣٦. عبد السّتار حامد: مباحث في علم التّفسير: ١٩٧ .

٣٧. ينظر: سكينة عزيز عباس الفتلي: المنهج التطبيقي لتفسير القرآن الكريم عند اهل البيت (عليهم السّلام)، أطروحة دكتوراه، بإشراف: أ. د. محمد حسين علي الصّغير: كلية الفقه، جامعة الكوفة: ٢٠٠٩م: ١١٥ وما بعدها.

٣٨. سورة النّمل: ١٦.

٣٩. سورة مريم: ٥-٦.

٤٠. سورة الاحزاب: ٦.

٤١. سورة النّساء: ١١.

٤٢. سورة البقرة: ١٨٠.

٤٣. الطّبرسي: الاحتجاج: ١/ ١٣٨، وينظر المجلسي: بحار الأنوار: ٢٩/ ٢٢٦-٢٢٧.

٤٤. سورة النّمل: ١٦.

٤٥. سورة مريم: ٥-٦.

٤٦. ينظر الطّوسي: التبيان: ٧/ ١٠٦، والطّباطبائي: الميزان: ١٤/ ١٠-١١، وابن عاشور: التحرير والتنوير: ١٦/ ٦.

٤٧. ينظر: الطّوسي: التبيان: ٧/ ١٠٦، وابن ابي حديد، شرح نهج البلاغة: ١٦/ ٢٤١.

٤٨. محمد باقر الصّدر: فدك في التاريخ: ١٧٥-١٧٦.

المصادر والمراجع:

١- أحمد رحماني: أحمد جمال العمري: دراسات في التّفسير الموضوعيّ للقصص القرآنيّ: النّاشر، كلّيّة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، التّفسير الموضوعيّ نظريًّا وتطبيقًا، منشورات جامعة باتنه، الجزائر، د. ت.

٢- أحمد السّيد كومي: التّفسير الموضوعيّ للقرآن الكريم، ط١، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٣- أمين الخولي: دائرة المعارف الإسلاميّة، مادّة تفسير، د. ت.

٤- جعفر السّبحاني: المناهج التّفسيريّة في علوم القرآن، مؤسّسة الإمام الصّادق (عليه السلام)، ط٣، ١٤٢٦هـ، ق، ١٣٨٤هـ. ش.

٥- حكمت عبيد الخفاجي: التّفسير الموضوعيّ للقرآن الكريم موضوعاته، دار الرّضوان للنشر والتّوزيع، عمان، الأردنّ، ط١، ١٤١٣هـ، ٢٠١٣م.

٦- زاهر بن عواض الألمعي، دراسات في التّفسير الموضوعيّ للقرآن الكريم، ط١، مطابع الفرزدق الرّياض، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٧- سامر عبد الرّحمن رشواني، منهج التّفسير الموضوعيّ للقرآن الكريم، دراسة نقديّة، دار الملتقى، سورية، ط١، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

٨- صلاح عبد الفتاح الخالدي: التّفسير الموضوعيّ بين النّظرية والتطبيق، دار النّفائس للنشر والتوزيع – الأردنّ، ط٣، ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م.

٩- الطّباطبائي: السّيّد محمد حسين (١٤٠٢هـ): الميزان، مطبعة جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم، ط٤، ١٤١٧هـ.

١٠- الطّبرسي: أحمد بن عليّ (ت ٤٦٠هـ): الاحتجاج: تحقيق: محمد باقر الخرسان، مطبعة دار النّعمان، النّجف الأشرف، د. ت.

١١- الطّبرسي: أمين الدين أبو عليّ الفضل بن الحسن (ت ٥٤٨هـ)، مجمع البيان، مطبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ١٣٧٩هـ.

١٢- عبد العزيز الدردير: التّفسير الموضوعيّ لآيات التوحيد في القرآن الكريم، مكتبة القرآن القاهرة، ١٩٩٠م.

١٣- عليّ آل موسى: التّدبّر الموضوعيّ في القرآن الكريم، قراءة في المنهجين التجميعي والكشفي، دار كميل للطباعة والنّشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

١٤- محمد باقر الصّدر: (ت ١٤٠٠هـ): فدك في التاريخ، تحقيق: عبد الجبار شرارة، النّاشر مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة، ط١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م. المدرسة القرآنيّة، مكتبة سلمان المحمدي، بغداد – العراق، طبع في لبنان، ط١، ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م.

١٥- محمد حسين الصّغير، المبادئ العامة للتفسير في القرآن الكريم بين النّظرية والتطبيق، دار المؤرخ العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

١٦- محمد شلتوت، من هدى القرآن، د. مط، د. ت.

١٧- محمد الغزالي: نحو تفسير موضوعي لسور القرآن الكريم، دار الشّروق – القاهرة، ط٤، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

الرّسائل والأطاريح الجامعيّة:

سكينة عزيز عباس الفتلي: المنهج التطبيقي لتفسير القرآن الكريم عند أهل البيت (عليهم السلام)، أطروحة دكتوراه، بإشراف أ. د: محمد حسين الصّغير، كلية الفقه، جامعة الكوفة، ٢٠٠٩م.